

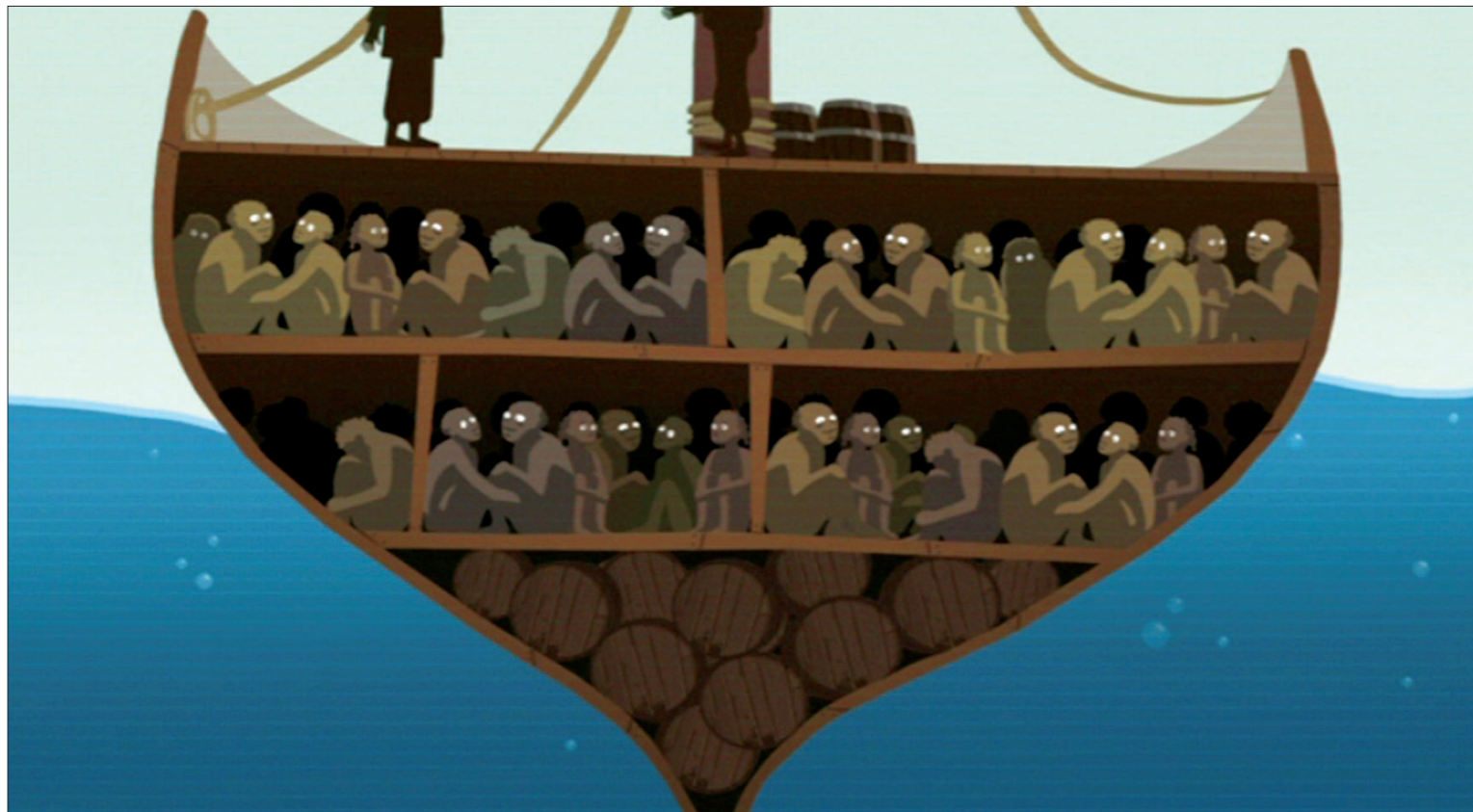
تحية إلى ثورة مصر المستمرة، عبر بورتريه لشاهدة مقلد، الفائزة الفلاحية والمناضلة العنيدة من أجل فلسطين. ومخططات لتصفية غابة «برفش» في الأردن، المدهشة بأشجارها ومغارها.

العدالة والتنمية التركي، النموذج المرجعي للإسلاميين العرب، يمزج ليبرالية متطرفة في الاقتصاد، بعلاقات وطيدة مع حلف الأطلسي وإسرائيل. وأما الغلاف الأخلاقي فلا يغني عن جوع.

تتكاثر الإعدامات في العراق، رغم أن التجربة أثبتت أنها ليست دواء للإرهاب، بل مفعولها عكسي إذ تستند التهم إلى ما يشبه الشائيات. وفي «بالف كلمة»: مصر البهية.

4 3 2

العبودية في موريتانيا: زالت.. لم تزل!



(من الانترنت)

لم تعد موجودة بشكل فعلي إلا في الأرياف البعيدة، حيث الفقر والامية. وعلى أية حال، فعلاجها لا يمكن أن يتم بعزل قضية الاسترقاق عن مجمل الموروث الثقافي - الاجتماعي لموريتانيا، حيث هو، علاوة على وظائفه الاقتصادية، جزء من العادات والأفكار التي تحتاج لا إلى القوانين فقط، بل إلى معالجة الأسباب التي تديمه، وفي مقدمتها الأمية، وإلى إتاحة الفرص المتساوية أمام جميع الفئات لشغل مناصب ووظائف في الدولة ومؤسساتها. ودور الأمية وعلماء الدين مؤثر بمقدار القوانين والمراسيم، وعليه فلا بد من اعتماد خطاب ديني واضح وقاطع يحرم هذه الممارسة. كما من الملح التوافق على الإبتعاد، بداية، عن النحى العنفي في مقاربة الموضوع لأن «ذلك يضرب بالقضية نفسها وبالوطن ككل»، كما يؤكد السيد مسعود ولد بو الخير رئيس المجلس الوطني. لا بد من جعل القضية هماً وطنياً لا مشكلة فقة وزره فقة واحدة، بل هو مسؤولية الجميع.

علية عباس

أستاذة الأدب العربي في نواكشوط

وقد استرقوا بطرق غير شرعية. وقد صدرت منذ العام 2006 قوانين تجرم وتعاقب الممارسات الاسترقاقية، وأخيراً أنشئت «الوكالة الوطنية لمحاربة آثار الاسترقاق والفقر والدمج»، لكنها، وكما يؤكد أمينها العام، لم تقدم جديداً على ما حوته القوانين السابقة الوطنية، وأن كل تلك القوانين بقيت دون قدرة على التأثير في هذا الملف نظراً لعدم وضع آلية للمتابعة والتطبيق.

واحدة من إشكاليات الطرح

ولكن المخير أن قضية الاسترقاق تطرح كقضية يتحمل مسؤوليتها العرب البيض فيما هي شبه مغيبة عن النقاش والإعلام في المحيط الزنجي، رغم أن الممارسات التمييزية والاسترقاقية هي أشد وأقسى هنا، وخاصة عند اثنية السونينكي، وذلك لأسباب قد يكون منها التجانس اللوني بين العبد والسيد في هذا المجتمع، كما أن تركيز المؤسسات الدولية على المطالب العامة للزنجي حال دون تناول الرق في المجتمع الزنجي نفسه، وعدم اهتمام العبيد الزنوج بهذا الملف. ويضاف إلى ما سبق شكوك قد تكون في حلها حول خلفيات سياسية مدعومة من الخارج تحرك هذا الملف لتعبث بالاستقرار السياسي لموريتانيا، وهو لا يلقي المشكلة الفعلية القائمة.

مشكلة غير قابلة للحل؟

يؤكد كثيرون من المهتمين بهذا الملف أن العبودية

وتركت معالجة القضية لعامل الزمن كما كان يقال، ولم تسع بجديبة إلى تطبيق الاتفاقيات والعهود التي صدرت أيام الاستعمار الفرنسي، ولا تلك التي أصدرتها حكومات الاستقلال، رغم أن الرئيس الأول المختار ولد داداه، أشار في مذكراته إلى أن هذه القضية تقود إما إلى نزاع مسلح يدمر البلاد أو إلى تغيير مجتمعي يكون الزمن كفيلاً باستحداثه. وظلت الإجراءات القانونية مجمدة في كل الحكومات التي تلت عهد ولد داداه، رغم أن السلطات العسكرية أصدرت عام 1981 تعميماً ينص على أن ممارسة العبودية غير شرعية، ويجب أن تنتهي. في عهد الرئيس هيدالة، صدر قانون مكافحة الرق وتعويض الأسياد مادياً، الذي قوبل برفض واسع من قبل القيادات التقليدية، إذ لم توافق على التخلي عن العبيد وإن مقابل تعويضات، وهو ما كان على أية حال يتناقض مع دستور 1958 الذي ينص على المساواة الكاملة بين المواطنين، وكان أيضاً يربط على الدولة أعباء لم تكن قادرة على الوفاء بها. أما في عهد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع (1984-2005)، فقد أخذ هذا الملف مساراً مضطرباً يقوم على استيعاب أطر «الحراطين» (كإعطاء مناصب في الدولة للشخصيات المؤثرة في هذا المجال، وقد عين مسعود ولد بو الخير، رئيس حركة «أخوك الحراطين» وزيراً للثقافة). والحراطين هو الاسم الذي صار يطلق على العبيد بعد نشاط حركات التحرر، وهو يعني - من بين معانٍ أخرى - «الحراطين» أي الذي نال حرثته حديثاً، للتذكير بكون المسترقين هم في الأصل أحرار،

بالسيد إن لجهة العناية الشخصية به كتدليك مثلاً أو الدفاع عنه باللسان، إذ يعرف عن هؤلاء «سلطة اللسان» كأداة في تحقيق الرجوع منهم. ذلك أن هناك أسياداً في كل قبيلة، والسيد يتخذ من الزاوي مدرسا لأولاده، ومن اللحم من يعتني به في راحته وهناء بدنه، والعبد الذي يقوم بتحضير الطعام والعناية بشؤون المنزل، والحرفي الذي يصنع له ما يحتاجه، والغني الذي يطعمه ويمدحه. وهذه التسميات وإن اختلفت من لغة إلى أخرى، لكنها لا تختلف في تقسيم المراتب والوظائف داخل كل مكورن. وخلصاً، فالرق موجود في كل المكونات، مع اختلاف في التسميات نظراً لاختلاف اللغة والأرقاء عرب عند العرب، وزنوج عند الزنوج من غير العرب، ووضع هؤلاء قد يكون أشد بؤساً، فعند السونينكي مثلاً، لا يصلي السيد والعبد معاً، ولا يأكلان معاً، ولا يدفنان معاً، عكس الحال عند العرب... ولدت من هذه التركيبة قضية الاسترقاق، ومن أجلها تشكلت حركات وجمعيات، وتحت هذا المسمى تواجه موريتانيا ضغوطاً داخلية وخارجية، على اعتبار أن الاسترقاق قضية عفا عليها الزمن، وبياتت من ماضي التاريخ الإنساني، ومن غير المسموح أن تستمر حتى أيامنا هذه.

الميراث الاستعماري الثقيل

في العودة إلى الماضي، نجد أقدم إشارة إلى العبودية تعود إلى سنة 1493، حيث انتشرت هذه الظاهرة عن طريق الخطف، والشراء من الشعوب المجاورة، والغزو، وعدم دفع الضرائب... وقد ظهرت في الماضي محاولات للخلاص من هذه الممارسة، فمثلاً، في سنة 1673، ظهرت «حركة التائبين» التي أنشأها الإمام ناصر الدين والتي «حزمت بيع العبيد للنعصاري»، وهم هنا الأوروبيون الذين كانوا قد بدأوا حملتهم للحصول على عبيد من إفريقيا، وظهرت فتاوى فقهية كثيرة تشكك في شرعية الاسترقاق، مستندة إلى أن طرقه كما مورست في موريتانيا كانت تخالف الشرع الذي يبيح كتيبة للأسر في الحروب فحسب، لكن الممارسة ظلت مستمرة، والفتاوى لم تجد أذاناً صاغية، وقد دخل على خط هذه المسألة الصراع الفرنسي - البريطاني، فاشترطت انكلترا على فرنسا عام 1817 وقف تجارة العبيد لتسليمها لمنطقة سان لوي في السنغال. لكن تجارة الرقيق استمرت عابرة للقارات عبر المحطات النهرية وذلك حتى مطلع القرن العشرين. وكان الاستعمار الفرنسي أصدر سنة 1848 مراسيم إلغاء الرق في جميع المستعمرات الفرنسية، وقضى بعدم إعادة العبيد القارين إلى أسيادهم السابقين، ورفض كل الممارسات التي تناهض روح القوانين ومبادئ الثورة الفرنسية، لكن القوانين كانت في مكان والتطبيق في مكان آخر، وكان ميزان القوى في موريتانيا قد حسم لصالح «البيضان» الذين جدد لهم فرنسا امتيازاتهم الاستعمارية. وبهذا المعنى، فقد توسل المستمر الفرنسي وساطة البيضان ليستمر في تجارته، وإن بقاء.

الاستقلال

مع الاستقلال، ورثت الحكومة الموريتانية مجتمعاً راسخ القيم البدوية، لم يعرف المؤسسات ولا الدولة الحديثة. وقد نظرت الحكومات المتعاقبة إلى الأرقاء باعتبارهم القوة العاملة التي لا بد منها لاستمرار الاقتصاد التقليدي، من رعي وزرع وحرافة وخدمات منزلية،

سعت الأحزاب الموريتانية المعارضة إلى «إسقاط النظام»، وفق ما انتشر في المنطقة في الستين ونيف السالفتين، ولكنها لم تنجح. وقد يكون كبح هذا السعي ما جرى في شقيقة لها قريبة (ليبيا)، ثم في ما آلت إليه الأمور في دول أخرى، وقد تتوفر تفسيرات أخرى كثيرة. لكن الأسباب التي دفعت الآخرين إلى الاحتجاج الشعبي قائمة في موريتانيا، تضاف إليها قضايا خاصة، كما في كل مكان. في مقدمة تلك القضايا الخاصة تأتي قضية الاسترقاق أو العبودية، كما درج على استخدام هذا المصطلح في وسائل الإعلام الغربية، وفي تقارير المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية. والمسألة مثيرة للحساسيات، ولكنها خصوصاً تصطدم بتعقيدات التركيبة السكانية لموريتانيا، لجهة مكونات البلد الإثنية، ولجهة الهرمية التي تتوزع وفقها كل واحدة من تلك المكونات، إضافة إلى صعوبة استخدام أرقام أو إحصاءات موثوقة، لأنه لم يجر هنا أي إحصاء رسمي منذ حوالي 30 عاماً. وفي خلفية هذا العزوف عن الإحصاء، تخفي مشكلة أخرى تتعلق بكشف الأغلبية في تكوين السكان. فثمة عرب سود على سبيل المثال، مما يعقد الشهد ويخرجه من انقسام بسيط بين بيض وأصحاب بشرة سوداء.

تركيبة عابرة للألوان والأعراق

يتشكل المجتمع الموريتاني من أربعة مكونات عرقية هي العرب (البيض والسود)، ويشكلون معاً حوالي ثلثي عدد السكان البالغ نحو 3.500.000 نسمة، وهناك أيضاً ثلاثة عنصراً أفريقية غير عربية هي الولوف والبولار والسينونكي. ويعيش المكونان العربي وغير العربي، منذ ما بعد الاستقلال العام 1960، وعلى وجه أخص منذ نهاية الثمانينيات، نوعاً من الصراع الذي تتفاوت حدته وعلنيته بحسب الظروف. يتحدث الموريتانيون أربع لغات مختلفة، لكن العربية هي اللغة الرسمية للدولة. وهذا - من بين أمور أخرى - يزيد من التوتر في العلاقة بين المكونات الموريتانية.

اختلف لسان الموريتانيين يعوذه اجتماعهم على الإحساس القوي بالانتماء لبلدهم، واجتماعهم على هوية دينية واحدة، فكلهم مسلمون يتبعون المذهب المالكي، وهم جميعاً يخضعون لهرمية أو تراتبية تفصل بينهم وتفرق. وتختلف هذه الهرمية بحسب المناطق والأحياء، وهي كذلك لم تكن ثابتة في الزمان، وبين «البيضان» وهم عرب، هناك حملة السلاح ويسمون «العرب»، هكذا بالإطلاق، وهم المحاربون، وهناك «الزوايا» وهم أهل العلوم الدينية حفظاً وتدريساً، ومنهم «الشرقاء» الذين يؤمنون بتحدرهم من سلالة الرسول محمد. و«الزناغة»، وهم بغاليينهم يتولون رعي المواشي، وهناك «الخصري» (أي الأخضر)، وهم من أصحاب البشرة السوداء من العرب، وأصولهم متعددة، فمنهم من كان من سكان البلاد من القبائل الزنجية السابقة للفتوح العربية، تزاوجوا مع العرب وتحوّل هويتهم إلى العربية، ومنهم من كان من الأرقاء الذين استبعدوا بطرق مختلفة كما تحروروا بطرق مختلفة. وهناك «الملمون»، أي الحرفيون والفنانون - ويشتهر منهم المغنون، و«اللحمة»، وهم الذين يقومون بالاهتمام

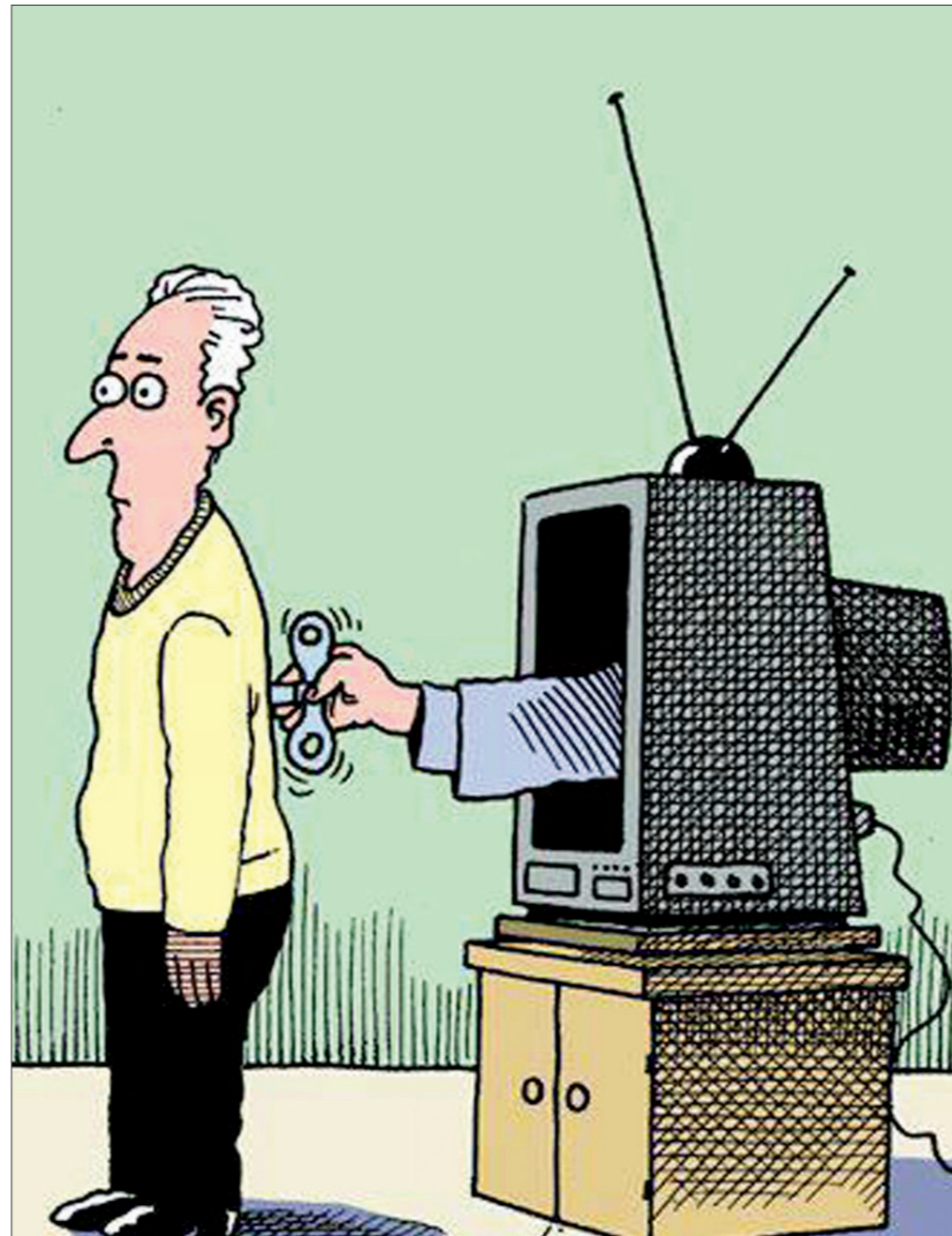
جمهور التلفزيون يشتهي: هرمانا بين فاصل إعلاني وآخر

صدفتنا السعيدة

مضى على صدور «السيبر العربي» عام، راهناً في مطلع صدورنا على معادلة/ وظيفة تبير وجودنا: أن نبحث وسط الخراب المحيط بنا، وأن نتعرّف على من وماذا ليس خراباً، وأن نلتقطه، نعمل بذلك للإبقاء عليه ومنحه مكاناً، أقله على صفحاتنا، وننسى تقديمه للناس، عسى إدراكهم لوجوده يحمي أمالهم الدفينة، بل ويحفّزهم على استعادة الثقة بالنفس والقدرة على الفعل. وصادف أن عيد ميلاد السيبر العربي الأول وقع في الأسبوع نفسه الذي خرج فيه الشعب المصري على سلطة متلاعبة وفاشلة، ظنت أنه يكفي ترداد اسم الجلالة في كل مناسبة، وبعض الآيات، واتخاذ أصحابها لهيئة الورع، وإطلاق الذوق وحمل السايح، وتقليب السجال حول حجاب النساء... لتحزّز قدسية لا تحُدش. وظننت أن ذلك يفوضها أن ترتكب ما تراه: من القمع والتنكيل وإزدياء تنوع الآراء بما يفوق ما درجت عليه السلطة السابقة عليها، ومن التعهد لصندوق النقد الدولي بتحقيق ما عجز عنه حكم حسني مبارك، النهاب، ولكن المجر بالقابل على مراعاة مصالح الحد الأدنى للناس، بسبب انكشافه. الجماعة اعتبروا أنهم يملكون شرعية ابتدائية، دينية، تغطيهم، وقد أضيفت إليها شرعية صناديق الاقتراع التي رُتبت بما تيسر من عجلة. بل فُرض. لم يمش الأمر. نجح الإخوان المسلمون في تنفير الناس، واستعدادهم. تطلب الفشل عاماً واحداً، بمقابل 80 عاماً من التهيؤ للحظة.

لا تتفاضة الشعب المصري المستمرة، والمتجددة بقوة هنا، تبعات. فهي هزّت الجبابرة من كل صنف: الشيخ القرضاوي، الأب الروحي للحللة، يعتد بأنا «أمة واحدة، ليفقز من ثم إلى الدعوة له» الطاعة الواجبة للحاكم، بلا طائل. والخارجية الإيرانية أصدرت بياناً مرتباً عن «المواصرت الخارجية التي يجدر بالشعب المصري التنبه لها»، مرفقة ذلك بكلام عن شرعية مرسى الذي «انتخب الشعب»... وأما رئيس الوزراء التركي، فقد استبدل المركز التجاري الذي يريد إقامته فوق جزء من منتزه غازي (وبخاصة «مركز أتاتورك الثقافي») بمتحف ومسجد. لم يلتقط الدرس! أم الدنيا تعلن أن «الأوتنة»، لا في مصر ولا في سواها.

نهلة الشمال



(من الانترنت)

على العوطف بدأت تصل رسائل قصيرة تبارك للزيائن حلول الشهر الفضيل، على شاشات التلفزة تباشر فرجة ممتعة. تعرف فترات الإعلان أن رمضان يصالح الجمهور مع التلفزة.

قديمًا، كان أفراد الأسرة يجلسون حول المائدة للأكل بشكل دائري، يتحدثون وينظر بعضهم في عيون بعض... الآن يجلسون في خط مستقيم ليكون التلفزيون أمامهم. في رمضان يكون هذا الجلوس أطول للإطراق وفي لحظة واحدة لكل أفراد الأسرة، لذلك تعتبر شركات الإعلان أن وقت الذروة هو فرصتها لعرض السلع دفعة واحدة وإقناع الزبائن بالشراء، والنتيجة أن المسلسلات والمسلسلات والمسلسلات التي تعرض يتم تقطيعها إزبا بفواصل طويلة... يشعر المتفرج بالضجر من طول الفاصل. لاحتجاج على هذا الضجر، يتزد على مواقع التواصل الاجتماعي شعار: «هرمانا بين فاصل وآخر»، في واحدة من الصور الساخرة على الفايبيوك، يظهر أن بطل أحد المسلسلات قد هزم بعد الفاصل. وهذا حال المتفرج في الحقيقة.

لم تغير هذه السخرية شيئاً، لأن ليالي رمضان تلازم الأسواق وتحرض على الاستهلاك. لذلك تزداد حصة الوصلات الإعلانية في التلفزيون. تروج قنوات الأخبار سلعا رجالية، بينما تركز قنوات الدراما على السلع النسائية. وهذه صناعة مدرة للربح.

محمد بنعزي

كاتب وسينمائي من المغرب

ملفات

تحية إلى ثورة مصر المستمرة

شاهدة مقلد: سيدة الاختيارات الصعبة

الحياة اختيارات، وقد اختارت شاهدة مقلد منذ البداية الطريق الصعب، حين أصرت، وقد ابنته 17 عاماً، على ألا تتزوج إلا من الشخص الذي رأت فيه فارس الأعلام، والجدير بأن يكون أبا لأبنائها. ابن عمها صلاح حسين، الذي كانت تنظر إليه منذ أن كانت طفلة بإعجاب وتقدير كبيرين. فقد كان بالنسبة لها بطلاً بعد أن علمت بذهاهبه إلى فلسطين عام 1948 للتطوع في كتائب الفدائيين، كما شارك في بداية الخمسينيات في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإنكليزي في القناة، وقاد هو وفلاحي قرية «كمشيش» - إحدى قرى محافظة النوفية شمال مصر- الحركة ضد الإقطاع.

اختيار شريك الحياة كان بالنسبة لها حقاً لا يمكن أن تتنازل عنه، لذلك قررت الهرب من منزل أسرتها في شبين الكوم، مرة كي تحصل على الطلاق من «أحمد»، ضابط الشرطة الذي خطبّت له في حياة أبيضها، وأخرى كي تتزوج من صلاح الذي رفضت أمها ارتباطها.

«دافعي عن أريك حتى الموت»

وفي الإسكندرية حيث يقيم صلاح ويعمل، تزوجا بحضور بعض اقاربه وأصدقائه، وكان في التاسعة عشرة وكان هو في التاسعة والعشرين، كان ذلك في عام 1957. أقاما في شقة متواضعة، وأصبحت الفتاة المدلة في بيت أبيها مسؤولة عن إدارة منزل، ومن المواقف التي لا تنساها فيلماها ذات يوم بطهو دجاجة «بريشها»، لم يكن ما فعلته شاهدة بمستغرب من الابنة الكبرى لعبد الحميد شوقي مقلد، ضابط الشرطة المنقذ، صاحب المواقف الوطنية، الذي أوصاها بأن تدافع عن أرباها حتى الموت، فكتب لها في «أوتوغرافها» قبل وفاته: «وصيتي لك هي التقوى، اتقي الله في كل صغيرة وكبيرة، لا تغفلي سرا ما تخشينه جهرا، وإذا كنت في نعمة فحافظي عليها، ولكن لليتيم والمحروم منها نصيب، دافعي عن أريك حتى الموت».

تأتي علاقة شاهدة الذي فقدته وهي في السابعة عشرة من عمرها، لا يقل عن تأثير أبله ودام، مدرّستها في مدرسة شبين الكوم الثانوية للبنات. ودام متري، صاحبة الشخصية القوية والمسؤولة عن تنظيم العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية للطلاب، وما زالت شاهدة تذكر الرحلة التي نظمها «أبله وواد» ذات يوم إلى سجن القناطر. لم تكن تعلم وقتها أنها ستكون نزيلة هذا السجن ذات يوم، كما خاضت تحت إشرافها أول تجربة لها للنزول إلى الشارع والتواصل مع الجماهير من خلال المشاركة في الحملة التي نظمها نادي الخدمة الاجتماعية بالدرسة -التي أسستها ودام- لدعوة سيدات المدينة لقيّد أسماهن في جدول الانتخابات.

امتدت علاقة شاهدة بيواد متري -التي تكبرها بـ11 عاماً والتي أصبحت تتادها باسمها دون «أبله» بعد أن أنجبت طفلها الأول ناجي - حتى وفاة وواد عام 2007. صدافقة استمرت أكثر من خمسين عاماً، كانت وواد خللاها معيّناً وسنداً لها في كثير من المحن والمواقف التي مرت بها. وواد وصلاح كانا أول من اطلع شاهدة على الفكر الماركسي، أحضرت لها وواد كتاب «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»، الذي صعب عليها فهمه، فأمدتها بكتاب آخر هو «أسس الفلسفة»، وذلك بعد أن تحدثت شاهدة مع مدرستها عن رغبتها في القراءة عن الاشتراكية، كما أطلعها صلاح، الذي كان قد تحول من الإخوان المسلمين إلى الماركسية، كتاب «الاقتصاد السياسي» للبشطا المؤلفة «ليونتييف»، وكان ينصحها أن تقرأ الفكر الماركسي بروتقية.

كشميش ومقتل صلاح حسين

وكما أن لأشخاص تأثيرهم في حياة المرء، فلأنماكن تأثيرها كذلك، وقد أثرت قرية «كمشيش» فيها كثيراً، على الرغم من تنقل أسرتها بين العديد من الأماكن على امتداد الجمهورية، تبعاً لنظروف عمل الوالد. تمثل كمشيش لها ذكريات الطفولة، حيث كانت تشاهد بعينها جرائم الإقطاع ضد الفلاحين الذين اغتصبت أراضيهم وكانوا يجبرون على العمل في الحقول من دون أجر أو بأجر زهيد. كما تمثل لها ذكريات النضال ضد الإقطاع مع رفيق الكفاح صلاح حسين الذي بدأت نضالها معه بعد زواجها، واستمرت في النضال من بعده، كانا من قيادات فلاحي القرية وناضلا معهم ضد تهرب إقطاعيي كمشيش من قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في أعقاب ثورة يوليو، وكانت شاهدة السيدة الوحيدة في المحافظة النوفية التي فازت في انتخابات الاتحاد القومي الذي أعلن عن تشكيله في منتصف عام 59.

30 إبريل 1966»، تاريخ لا يُحصى من ذكارة شاهدة، فهو يوم مقتل زوجها بالرصاص، وهي احتسبته «شهيدا» دفاعا عن حقوق الفلاحين في ممركتهم ضد الإقطاع.. كانت ضريبة قاسية لمرأة ترملت وهي في السابعة والعشرين من عمرها وترك لها زوجها الراحل ثلاثة أبناء، أكبرهم ناجي في الثامنة، ثم وسيم في الرابعة، والصغرى بسمية رضية لا يتعدى عمرها العشرين. زاد من قسوتها أن «القاتل الحقيقي والحرض برّئ، وعوقب فقط القاتل المجور». قررت استكمال المسيرة. كان أول تحدٍ

«برقش» غابة الأردن الأخيرة: تحت المقصلة

سبحّول الغابة إلى منطة عسكرية مغلقة في وجه السكان المحليين الذين سيّرحلون، والزوار الذين سيُمنعون من الوصول. لم تأبه الحكومة بادئ الأمر، فألقت قطع الأشجار راضيةً تنتظر الأمر للانقراض، يقابلها ناشطون يخيّمون في المكان مشكّلين جدرا بشريا يعيق طريقها كلما تحركت. رضّحت الحكومة بعد ممات الاعتصامات التي نفذتها الحملة أمام دائرة الرئاسة ومجلس النواب ووزارتي الزراعة والبيئة المعنيتين بتطبيق القانون الذي يحمي الغابة، ورضخت بعد أن حوّلت الحملة الغابة إلى مَرح أسبوعي لارثنين الذين اكتشفوا غابتهم الضائعة، ولسان حال العائدين منها يقول لم تكن نعلم بوجودها. أعلنت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وقف العمل بمشروع الكلية العسكرية في برقش. وقف وليس الغابا... إلى أن تتغير قواعد اللعبة وتغضض أعين الناشطين، وهي أعين لا تزال مفتوحة على وسعها ويتعمد الناشطون بأنها لن تغلق.

قصر وبيت طيني

على قمة الغابة التي تُعرف برأس برقش (875 متراً فوق مستوى سطح البحر) يعيش الثمانيني سالم الزيتون برفقة زوجته في بيت طيني يعود تاريخ بنائه إلى العام 1961. على القمة المقابلة يقابل البيت الطيني قصر فاره للماهل الأردني الملك عبد الله الثاني. سالم يحيط ويصعد الجبل يومياً سيراً على الأقدام، الملك يصل قصره الذي يزوره في المناسبات مستعنياً بالهليكوبتر. بيت سالم ما قبل الكهرباء، وشكيت المياه، بضاء بفتانوس الزيت ولا يعرف سوى مذاق مياه الأمطار التي تجمع في بئر خاص. قصر الملك يتحول مساءً إلى كتلة مضاءة، والمياه تفيض في مسابحه. سالم يتغذى على ما يزرعه أو يجمع ما تجود به دجاجاته ومواشيه. الملك إذا أتى القبل بأنياه ما لذ وطاب، وسالم يعيش دون سياج، تجاوره في الغاية حيواناتها المفترسة مثل الذئاب والضباع والغالاب الحمراء، والقطط البرية. قصر الملك محاط بمحمية مستيحة تبلغ مساحتها 6 آلاف دونم تقريبا، تنتشر فيها الغزلان والأيائل السمراء والخرقان الجبلية والطواويس والحجل.

يعارض سالم بناء الكلية العسكرية التي تقضي مخططاتها بجاثنتها من



(من الإنترنت)

تخلع الأسود إلا عندما يموت السادات، أرسل لها أرقابها في اليوم التالي «تايور فوشيا، حرصت أن تحضر به أول جلسة تحقيق معها عقب مقتل السادات، متعمدة أن تبدو في قمة الحيوية والنفوان. وعندما أفرج عنها بعد ذلك ودعت السجينات والسجانات بالدموع.

خاضت شاهدة انتخابات مجلس الشعب ثلاث مرات، قررت بعدها ألا تخوض التجربة مرة أخرى، إذ رأت التزوير بعينها، وأدركت أنه، «لا علاقة بين النجاح السياسي والجاهلي والنجاح في صندوق الاقتخابات في بلدانا». شاركت في تأسيس حزب التجمع اليساري عام 1976، وفي تأسيس اتحاد الفلاحين المصريين عام 1983 الذي ظل تحت التأسيس حتى قيام ثورة يناير، حيث انتخبت أمانة عامة له في 2011، كما شاركت في لجان شعبية عدة، واختيرت عام 2010 المنسقة العامة لحركة «مصريات مع التغيير»، وشاركت في ثورة يناير. وفي أحداث 25 الإحاديية في كانون الأول /ديسمبر 2012 تعرضت للاعتداء بتكميم قها، وهي حالياً عضو جبهة الإنقاذ. وعند إجراء هذا اللقاء معها، كانت عائدة لتوها من مؤتمر نسائي عقد بمدينة دياربكر التركية، وقبلها من تونس للمشاركة في المنتدى الاجتماعي العالمي. وكانت ابنة 75أ عاماً تستعد لحماس للمشاركة في تظاهرات 30 يونيو لإسقاط مرسي الذي فقد شرعيته بنظرها.

كن نفسك

تعترف شاهدة بأن انشغالها بالعمل السياسي قد يكون سبّبَ ضيقاً لأبنائها، أو أثر عليهم بالسلب، حيث كانت تتركهم مع السيدة التي كانت مربيها هي ووتها أيضاً، ومع أختها الصغرى «شادية»، وهي لديها حالياً ستة أحفاد. كانت شاهدة خلال حديثها معي ودودة للغاية، تحدثت بتلقائية ومن القلب، وكانها تعرفني منذ زمن، وأنه «من الصعب رواية كل الأحداث في لقاء واحد»، أهدتني كتابها «من أوراق شاهدة مقلد»، الصادر عن دار ميريت في القاهرة. وتعتبر شاهدة مذكراتها «جزءاً من حياتي وملحة نضال قريتي التي أتشرف بالانتساب إليها»، فقد تودع تاريخها الشخصي بتاريخ فرينها كشميش على حد قولها. بعد صدور الكتاب وُثقت ضدها دعوى قضائية تنصها بارتكاب جريمة الغذف بحق عائلة مقصي النفوس، التي جاء ذكرها في الكتاب، سبقها دعوى أخرى عام 2005 للسبب الدعوى، بذلت أقصى ما في وسعي من أجلها، مصرية.

عندما سألتها عما يمكن أن تقول له للشباب بعيداً عن السياسة والأيدويولوجيا، اختصرت الأمر في عبارات قليلة: «أقول لكل شباب كن نفسك، كن ما أنت مقتنع به، ولكنك لك قضية تعمل لأجلها». وأضافت «بالنسبة لي، كانت هناك 3 قضايا رئيسية في حياتي: الفلاحين ومصر والمسلمين، بذلت أقصى ما في وسعي من أجلها، وأرجو أن أكون قد قدمت شيئاً».

منى علام
كاتبة وصحافية من مصر

العربي السفير

37 ألف لاجئ في معسكرات اللجوء السبعة الواقعة في الولايات الشرقية للسودان، معظمهم من اريتريا وأثيوبيا وجنوب السودان يعانون تدهورا في الأوضاع الإنسانية، بحسب نائب معتمد شؤون اللاجئين لولايات شرق السودان بشير محمد أحمد. ونسب الأغذية التي تأتي للمعسكرات لا تتجاوز 10 في المئة من الحاجة، وبالتالي يتجاوز النقص الغذائي نسبة 90 في المئة.

مواقع

شريكة / صديقة



لدمشق مجلّة

تمكّن القِيميون على «مجلّة دمشق»، من تحويل الموقع الإلكتروني الخاص بمولودهم السياسي - الفكري - الأدبي إلى أكثر من مجرد مكان مخصّص لنشر مضمون مجلّتهم الصادرة من لندن، فجعلوا منه موقعا حيويا يتمّ تحديثه يوميا لنشر المقالات والأخبار والقصائد والمواد الأدبية على أنواعها. هكذا، بات الموقع يشبه المجلّة الأم: عنوان لا يد لكل مناصر للثورة السورية من زيارته لو أراد الاطلاع على الإنتاج الفكري للكتاب والفنّانين والأدباء السوريين الساعين على طريقتهم لإسقاط النظام، وبناء دولة علمانية تعددية ديموقراطية مكانه. هي مكان مفتوح لمناقشة الثورة ونقدها وتفنيد الأسباب الموجبة لإسقاط النظام، كل ذلك بمستوى مقبول من التنوّع، بين النفس اليساري الماركسي والليبرالي، فاليساري غير الأيديولوجي والاتجاه الأقرب إلى الإسلامي... تنوّع ربما أراد له المشرفون على المشروع أن يشبه التعمّد المعروف عن مدينة دمشق التي استعاروا اسمها لحجّتهم، مرثّنا بالعبارة الشهيرة للشاعر أحمد شوقي: «وعزّ الشرق أوله دمشق».

وكانت مجلّة «دمشق» الفصلية قد انطلقت من عاصمة الضياف بعددها الأول (أذار / مارس 2013) في ذكرى مرور عامين على بداية الانتفاضة تحت شعار «منبر ثقافي حر لأجل سوريا حرة». عدد أول مؤلّف من حوالي 200 صفحة صدر عن «مؤسسة دمشق للدراسات والنشر» في بريطانيا برعاية مؤسسة «بناة المستقبل» مع الإعلان أنّ «ربيع العدد يعود حصرياَ إلى مخيمات اللاجئين السوريين». مجلّة يضمّ فريق عملها مجموعة من الكتاب الليبراليين واليساريين والعلمانيين، من سوريين وغير سوريين. رئيس التحرير هو الصحافي والشاعر ثوري الجراح. أما مدير التحرير فهو ابراهيم الجبين. أما مستشارو التحرير فإبراهيم صادق جلال العظم، وعسام العطار وخلدون الشمعة، وسلامة كيالة ومفيد نجم والأب ياولو دالويو وهاني فحس وزياد ماجد... وقد صدر العددان التاليان بنسخة مزدوجة قبل نحو شهرين، هما أقرب أن يكونا إلى كتاب. عدد بلغت صفحاته 450. وحصل ملفه عنوان «الثورة السورية من منظور نقدي»، تميميم المجلة مريح، ومعلوم موادها البصرية عبارة عن أعمال لأطفال سوريين في مخيمات اللجوء السورية على الحدود التركية.

أما الموقع الإلكتروني، فزواياه موزعة بين مقالات سياسية وأدبية، وقصائد وتصوص سردية وبويميات وقرآء نقدية لكتب وملفات سياسية وأخرى ثقافية. إحدى السمات البارزة في صفحات المجلة كما على موقعها الإلكتروني، هي القلق لدى القيمين على المشروع من الأخطار المحدقة بالثورة. هي أخطار متنوعة، من ضياع إنجازات الثورة على يد تنظيم القاعدة وأخوانه، وخوف من مجموعة ملاحظات قد توصف للمعارضات السياسية والتنظييمات العسكرية...

http://www.dimasheq.com/ar

فكرة

على هامش الحدث المصري

بعيداً عن الحبر الكثير المسال حول الحدث المصري، بدءاً من السيناريوهات المتوقعة ومصير حكم الإخوان المسلمين، وصولاً إلى ترقيب موقف الجيش وقرار محمد مرسي، مروراً بضخامة تظاهرات 30 حزيران / يونيو التي رجّحت هيبة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بأنها أكبر تجمّع سياسي في تاريخ البشرية، يمكن التوقف عند مجموعة ملاحظات قد توصف بالهامشية، لكنّ رمزيّتها وأبعادها قد لا تقل أهمية عن العناوين الرئيسية.

البداية مع حركة «تمرد»، لا لشيء سوى لأنها شكّلت عنوان الحدث أو على الأقلّ مُخرجه الناجح. بعد العلامة الكاملة التي حقّقتها الحركة / الحملة في جمع 22 مليون توقيع لحجب الثقة عن مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتمكّنها من جمع كوكبة من الأسماء الجذّابة إعلامياً (فنانين وإعلاميين)، واحتجاجها الأحزاب المتحالكة بعضها لا ارتضاءها في حوض الأحزاب و«جبهة الإنقاذ»، باتت الحركة تواجه اليوم التحديّ الأصعب: هل تبقى مجرد حملة لا قيود تنظيمية تحكمها ولا برنامجاً اجتماعياً. اقتصادياً. سياسياً متكاملًا تعمل وفقه؟ وهل تنجح في طريقها نحو المؤسسة، من أفات الخرق والانقسام التي ضربت أسلافها من «كطاية» وحتى «6 أبريل»...

ملاحظة ثانية: في عزّ حدث هائل كذلك الذي تشهده مصر، كان الرئيس الأميركي باراك أوباما يجول في أفريقيا ويحار في مقدار ما هي لائقة زيارة الزعيم مانديلا المحتضر. وعشيّة ما كان يتوقّع له البعض أن يكون سيناريو أبوكاليبسيا في مصر، كان أوباما في تنزانيا، فترقب الجميع كلاما مصرياً منه. لكنه لم يقل في مؤتمره الصحافي سوى أنه يخشى من حركات «التحرش بالنساء» في حال عدد المتظاهرين كبيراً. ودعا الجميع لضبط النفس، ولم يكن عنده كلام في السياسة، فانتقلت إدارة أوباما، على الأقلّ في الجبّز العلني الرسمي لا الاستخباري الفعلي، إلى موقع عادة ما تتلأه المنظمات غير الحكومية التي تتعاطى مع الملفات بالقطعة. ما أبعد اليوم عن الأوس.

ملاحظة ثالثة: عشية تظاهرات 30 حزيران / يونيو، خرج الزعيم الناصري، رئيس «التيار الشعبي» حديدن صباحي، مطالباً الجيش بالتدخل لإطاحة بمرسي «في حال لم يستجب الأخير لإرادة الشعب»، وذلك «احتراماً للتقاليد العسكرية للقوات المسلحة وأهمها أنها تعبير عن الوطنية المصرية ومخازنة لإرادة الشعب وهو ما فعلته في 25 يناير 2011 إبان الثورة على الرئيس السابق حسني مبارك...». بينما الملايين الذين افترشوا الشوارع منذ يوم الأحد، هم أنفسهم كانوا قد نادوا: «يسقط حكم العسكر، ويُعدّم المشير»، في الفترة الفاصلة بين سقوط مبارك وانتخاب مرسي.

أخيراً، جاء إعلان رئيس اتحاد الغرف التجارية في مصر أحمد الوكيل، أنّ 90 في المئة من التجار فتحت أبوابها في 30 حزيران / يونيو، من دون ورود أبناء عن عمليات تخريب وسرقة لها. خبر يزيد من مسنوب الشفّال بوجود وعي مصري عام قد يخبو لفترات، لكنه يعود ليخرج إلى العلن بأبهي حله.

محمد فضيلات

صحافي من الأردن

أرنست خوري

حوالي ثلاثة آلاف معتقل لا يزالون محتجزين لدى الميليشيات الليبية المحتفظة بسلاحها حتى اليوم، بحسب «مجموعة الأزمات الدولية» (ICG).
مليشيات تفرض سيطرتها على أجزاء من المدن الرئيسية، فضلاً عن الحدود الجنوبية لليبيا مع النيجر وتشاد والسودان والجزائر، البالغ طولها ألفي كيلومتر.

قضية

الثورات العربية: تهجين ولكن...

إنّ النقص في التحليل الذي نعاني منه، مترافقاً مع انفعالية يمكن التغلب بها ببسر، يحولّان الثورات العربية إلى فضاءات للخلاف، ليس في أماكن النزاع فحسب، لكن أيضاً في كل الحيز الإسلامي. تتحمّل تركيا جزءاً من المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع في سوريا اليوم، لطلالها كان أردوغان مقرباً من ديكتاتورية الأسد التي وفرت لتركيا بؤابة الدخول للأسواق العربية. لكن تركيا آدارت للأسد ظهرها سريعاً، وحالما بدأت رياح الثورات العربية تهبّ النظام السوري.

الخلطة التركية

وفي حين تُوجّج أردوغان كوصي على الثورات العربية، وكممثل عن هذا «الإسلام التخلّص من العقد»، فقد أظهر الرجل للثورين العرب أنه يمكن للمرء، في آن، أن يستفيد بفخر من منافع الليبرالية الاقتصادية، والقول من دون خجل بالعلمانية، والتمعّيش رغم كل شيء مع العلاقات «الضرووية» مع الدولة الصهيونية.

جميع الإسلاميين العرب يدعون تطبيق هذا النمط من الإسلام السياسي على الطريقة التركية، من الفئوشي التونسي، وصولاً إلى الإسلاميين المصريين. هو نمط من الإسلام السياسي الذي تنظر إليه الإدارات الغربية والإسرائيلية بإيجابية كبيرة. وهكذا وجد هؤلاء الزعماء الإسلاميون تسوية مناسبة بالنسبة إليهم، وهم الذين يأملون بالوصول إلى السلطة من دون إثارة خوف الغرب. وهو أيضاً أخف الشرور بنظر هذا الغرب التاجر. تجسّد «النجاحات الاقتصادية» الظاهرة لحزب العدالة والتنمية التركي هذا الوهم المرعب، الذي يفيد بأنه يمكن لنظام يهيمن عليه إسلاميون أن يكون في آن واحد عضواً في حلف شمال الأطلسي، وأن يمتدّع باقتصاد ليبرالي مزدهر، وأن يمتلك علاقات (اقتصادية وديبلوماسية وعسكرية) مع الكيان الصهيوني.

إن اعتماد نمط الإسلام السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي يرأسه أردوغان كمجموعة لهذه الحركات الإسلامية العربية، يؤمّن لها إذن الغربي للوصول إلى الحكم في دولها، وذلك من دون التفریط بالشريعة الشعبية التي تتمتع بها، والتي واكبتها في ظروف شديدة القسوة، بعد عقود من القمع والتعذيب اللذين مارستها ضدّها الديكتاتوريات المتعاقبة في دولها. أراد أردوغان ركوب هذه الموجة أملاً بحصد المكاسب التجارية، مع فتح الأسواق العربية أمام الشركات التركية. لكننا اليوم بننّا نشاهد محدودية هذه الإستراتيجية قصيرة النظر:

● يتحول الانخراط الكبير لتركيا إلى جانب الثوار السوريين، بموازاة تجاهل العامل الإسرائيلي شديد الحضور في ذلك البلد، إلى حمل ثقيل الوطأة، على أسعدتها متنوعة:

- على المستوى الاقتصادي أولاً، مع تدفّق مئات الآلاف من اللاجئين إلى الحدود التركية، وقد أصبحوا يشكلون مشكلة إنسانية كبيرة، وأمنية كذلك.

- ثم على الصعيد الدبلوماسي، حيث أن سياسة «تصغير المشاكل» التي اعتمدها تركيا إزاء جيرانها لم يعد لها وجود يُذكر. هكذا، صار على تركيا التعامل مع ثلاثة جيران كبار، علاقاتها معهم ستكون عدائية بشكل عميق: هناك دولة سورية التي وإن ضعفت لكنّها لا تزال قائمة، وحليفها الخلفان (روسيا وإيران) المخترطان عسكرياً في النزاع السوري.

- وأخيراً استراتيجياً، لأنّ النزاع السوري أرغم تركيا في نهاية المطاف على وضع نفسها في ظل الحماية الأطلسية المفضية اليوم أكثر من الأوس.

● من جهة ثانية، راحت الأزمنة الاقتصادية تقوِّض هذا «النموذج التركي» الذي يمتاعن من الدعايات السلبية لنظام اقتصادي عالمي انخرطت تركيا فيه بشكل كامل:

- أصبح تحقيق تركيا نمواً مشرفاً برقمين (عشرة في المئة فما فوق) مجرد حلم، فالنمو توقف عند عتبة 2.2 في المئة منذ العام 2012.

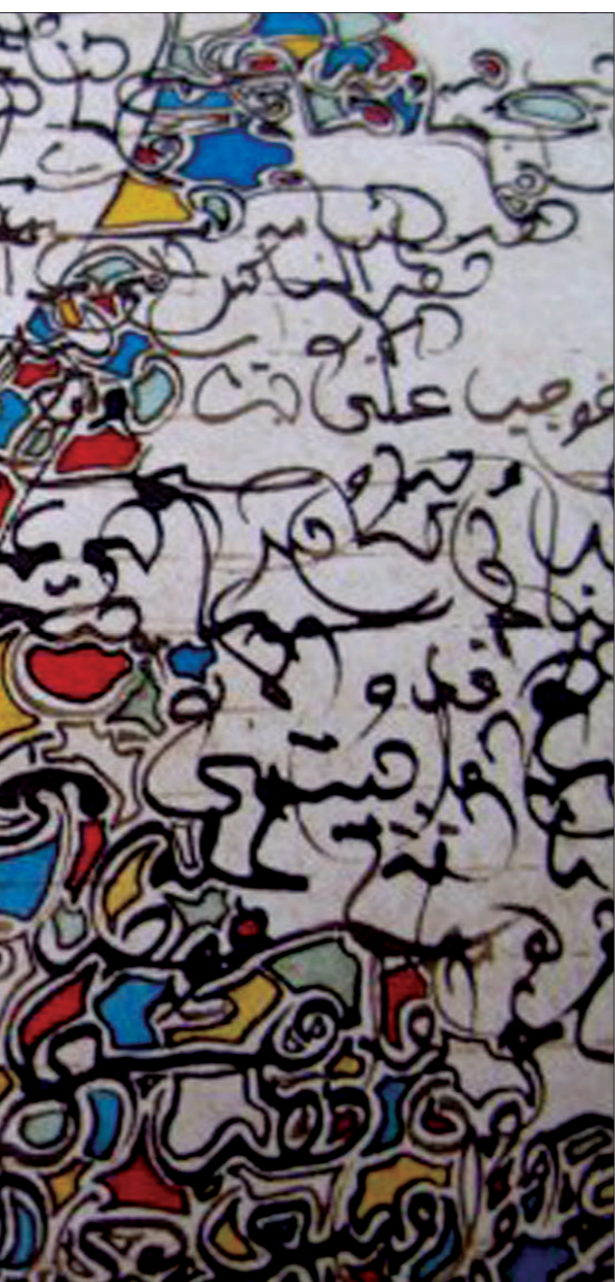
- ثمّ إن ثقل ديونها الخاصة (295 مليار دولار) أصبح مصدر إعاقة كبيرة، فضلاً عن أن دواعيات الإنحسار الاقتصادي الذي تشهده الأسواق الرئيسية للمصاعاة التركية (أوروبا والعالم العربي) تضفي تشاؤماً على مستقبل الاقتصاد التركي.

- التضخم البالغة نسبته عشرة في المئة داخل تركيا يزيد من حدّة انعدام المساواة في المجتمع، كما أن الزبائنية الناضبة تحصر دائرة المستفيدين من النمو ببعض المجموعات القريبة من السلطة فحسب.

وحتى لو بدت التظاهرات التي شهدتها مختلف المدن التركية الكبيرة في الأسابيع الماضية، ذات طابع سياسي، فهي توضح أن «الشرع الإسلامي» لا يمكن له أن يكتفي بعملية إضفاء طابع أخلاقي على هذه «الحدأة التسليعية»، التي هي أصل انعدام المساواة الاجتماعية وكل ما يرافقها من تداعيات أمنية.

الأخلاق لا تحل المشكلة

إنّ وصول حركة سياسية إلى السلطة باسم إعادة الاعتبار لهوية دينية إسلامية، هو أمر مشروع وبالكامل، خصوصاً عندما تكون تلك الهوية



الخطاط محمد تقيدين - الغرب

الدينية قد تعرّضت للتشويه لسوء التعاطي ولالإتكار، أكان خلال الإدارات الاستعمارية وأحياناً في ظلّ حكم جميع الديكتاتوريات التي فرضت الهيمنة الاقتصادية والثقافية الغربية.

لكنّ ذلك لا يعفي أحداً من التفكير العميق بهذه الحدأة التسليعية العمولية / الشيطانية (mondialibolante)، وبضرورة طرح بديل عنها يحظى بالمصداقية. ذلك متسق بالكامل مع هذه الهوية الإسلامية ومع أخلاقياتها التي لطلالها نودي بها. إلاّ أن ذلك شرطاً ومقدمات ضرورية:

- الشرط الأول هو ضرورة فهم أن التحدي يفوق بأشواط مسألة الإستيلاء على السلطة السياسية.

- الشرط الثاني هو الخروج من تلك الفرضية العقيمة والمعلطة لأي فكر

إبداعي، والتي نقول بأنه «لا يوجد بديل»، فيجري تبرير جميع التسيويات التي تجعل كل الخيانات «مشروعة إسلامياً».

- ثالثاً، على حاملي الشرع الإسلامي، من منتقدي الغرب من دون أن يفهموه فعلاً، استيعاب أنه لا يكفي إضفاء الطابع «الأخلاقي» على نظام ظالم في العمق، بهدف جملة مقولة «إسلامياً». إنّ كونه الإسلام تخطى مسألة الأخلاق، وهي تتعلق بالطموح إلى المساهمة في بلورة نظام بديل أسسه نفسها بعاد افتكارها. من شأن هذه العصمة أن تطول زمناً، لكن الموارد البشرية والمراجعات المفاهيمية (النظرية) العديدة متوفرة بالفعل في التراث الديني والثقافي، لكن يجدر الخروج أولاً من وضعية «الإعجاب الكاره» إزاء الغرب. يجدر التمكن من إدراك جميع مساوئ الغرب، بالتوازي مع امتلاك القدرة على استخراج أكثر الأفكار والتجارب فريدة وتميزاً التي تتبلور في المجتمعات الدينية الغربية.

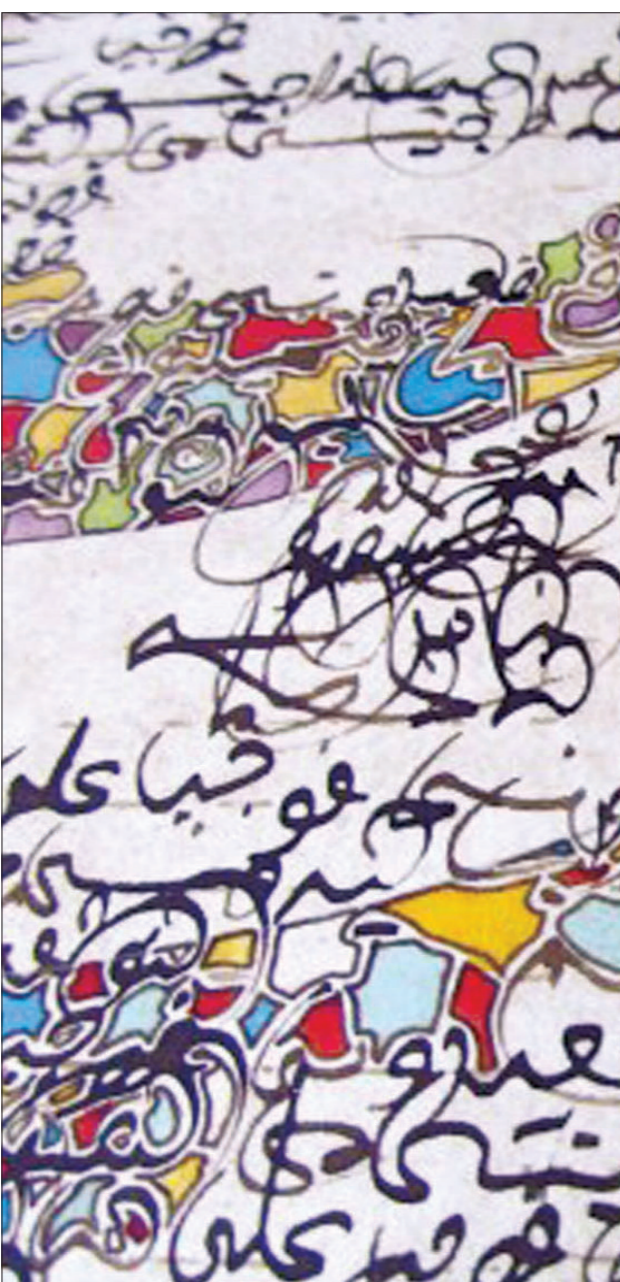
- وعلى هؤلاء المعجبين بـ«الألعاب» التكنولوجية التي تنتجها الحدأة

التسليعية (أي الليبرالين)، وعلى الذين ينتقدون انعدام المساواة الناتجة عن الاقتصاد المفترس (اليساريون) أن يفهموا أخيراً أن المشكلة لم تعد محصورة بهذا التوزيع غير العادل للثروات فحسب، بل أيضاً وبشكل أساسي، بالطريقة التي تنتج بها وتستهلك. ذلك أنّ الحدأة المهجوسة بالإنحناج تدمر كينونة الأشخاص، وبيئتهم، وتمايزاتهم الثقافية، وعلاقاتهم المحددة بالله، وهي تحولهم إلى أفراد لا يتعرفون على وجودهم النبادل، ولا يعترفون به إلا من خلال عملية الإنتاج أو الاستهلاك. تجدر إعادة النظر بهذا النمط من الحضارة التي تدمر الإنسان في أبعاده المختلفة، تماماً مثلما تجدر إعادة النظر بالفلاسفة الحداثويين الذين يسدون هذا النظام المدمر.

كذبتان وحساب عسير

يواجه اليوم الإسلاميون المصريون أو التونسيون المسكون بسلطات بلدانهم، كما نظرائهم الأتراك، صعوبات هائلة في تطبيق هذا النظام الليبرالي التجاري داخل واقعهم السياسي، فمن جهة، سيخضعون لإنحزاف صندوق النقد الدولي الذي لن يقدم لهم القروض إلا مقابل الخضوع الكامل من قبلهم لقواعده الأنترا - ليبرالية. ومن جهة ثانية، سيتعرضون، على غرار أسلافهم في الحكم، لغضب شعوبهم في إطار رفضها لإفكارها. بالتالي، ستنفي الشعوب الموقف وستطالب حكوماتها بجردة حساب حول كذبتين:

- الكذبة الأولى هي أن هذه الحكومات جعلت شعوبها تصدّق أن من شأن تغيير بسيط للنظام السياسي أن يحل أزمة مطالبهم الاجتماعية والسياسية. فور وصول «الثوريين» الإسلاميين العرب إلى الحكم



«بانتخابات ديموقراطية»، تلقّوا زيارات سريعة من مبعوثي صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد قام هؤلاء المبعوثون بتذكير الحكام الجدد بالواقع الصعب لنظام مالي يدرك كيف يفرض شروطه القاسية. هي شروط لا تتوافق مع المطالب الشعبية المحقة. يجدر إذا القيام بمفاوضات صعبة، والإدارات الغربية ستعرض بالتأكيد وبكرم، لتقديم نصائحها «الجيدة»... بالطبع بشرط مناقشة المسألة الحساسة، أي الاعتراف الرسمي بالدولة الصهيونية... ما قد احكم إغلاق الدائرة. لم يكن بمقدور الحكومات الغربية أن تتأمل أفضل من التفاوض حول مثل هكذا اتفاق مع أنظمة «متخية» ديموقراطية، لكنّها مضارة اقتصادياً.

- الكذبة الثانية التي ستحاسب الشعوب حكوماتها عليها، تقع على خلفية قيام الإسلاميين، وبذكاء، بتوجيه الغضب الشعبي حصراً ضدّ جميع الحكام الديكتاتوريين، وضد جماعاتهم (مثلما هو الحال في تونس ومصر)، أو ضدّ خصوصيتهم الأثنية أو الدينية (ليبيا وسوريا أو البحرين)، مع تجنب الإضاءة على أسس هذه الحدأة التسليعية التي أنتجتهم وحمّتهم. احتمال حقيقي يتم من خلاله شخصنة المشكلة أو مذهبها، وذلك للهرب من تحديد المسؤول الحقيقي، ولو أنه، مع تضاعف المجازر وحالات التنكيل الخاضعة للتغطيّة الإعلامية الشديدة، تحتل المواطف بشكل دراماتيكي مرتبة أعلى من التحليل، حتى عند القادة السياسيين والدينيين الأكثر تنوراً.

ييمين مقري

باحث في الفكر الإسلامي

العمامة وكرة القدم والفساد

مرة جديدة، تهتّز ولاية كيبك الكندية بسجل حول الملابس الدينية. سجل حركته قصة شاب من الهنود السبخ، يلعب كرة القدم في أحد النوادي الرياضية. وشادت الصدف أنّ الفتى يرتدي العمامة (التربان) وفق ما تملبه عليه تقاليدّه. قام الاتحاد الرياضي في كيبك بإبلاغه بأنه ممنوع عن لعب كرة القدم وهو يغطّي رأسه، وذلك «أسباب أمنية».

ومثلما هو متوقّع، أثار قرار الاتحاد الكروي ذلك الكثير من الحبر والكلام. أكثر الصحافيين من الكلام عن قرار الاتحاد الكروي لكيبك، مدغذغة بذلك الشعور القومي الكيبكي. وبنتيجة السجال حول الموضوع، علق الاتحاد الكندي لكرة القدم عمل الاتحاد الكيبكي. وقد تطلبت عودة الشاب الهندي المنتمي للديانة السيخية إلى ملاعب كرة القدم مع عمامته على رأسه، تدخل من الاتحاد الدولي لكرة القدم.

ليست تلك القصة الأولى من نوعها في البلاد. ففي العام الماضي، احتلّت قصة فتاة مسلمة صدارة الصحف على خلفية لعبها كرة القدم وهي ترتدي المنديل على رأسها. وقد ساند الاتحاد الدولي لكرة القدم الفتاة في قضيتها، وذلك على الرغم من الضجة التي أثارها الاتحاد الكيبكي أيضاً.

وفي كل مرة تنكر هذه الحالات، تتسمم العلاقات أكثر فأكثر بين الأقليات المهاجرة الوافدة إلى كندا، وخصوصاً الأقليات الإسلامية، من جهة، والمجتمع الكيبكي من جهة ثانية.

وتجد الأقليات الدينية نفسها في فخّ المعركة الدائرة

بورترية لجيل

أخذ في الظهور

جيل جديد يظهر في مصر، جيل يبلغ من العمر 16 و 17 سنة. جيل قادم من عشوائيات مصر ومن حياتها العشوائية.

جيل بجينز وتي شيرت او جينزت بدون تي شيرت، بجذع عار، بواحدة العرق، على موتوسيكل صيني، بلغة ينفر منها المثقفون، ضاد تحول على أسنتهم إلى دال، وطاء إلى تاء، لا يفهم إلا شيئاً واحداً: كل من يدعي أن له سلطة علىّ لا يُلزمهني. شباب الست عشرة سنة بجدهم المولوتوف، يظهرون عندما يحل الظلام في الإشتباكات، بشتائم يتحسس منها النسويون، شتائم ذكورية موجهة للسلطة. ليسوا أذكياء كافية، لا يعرفون سوى أنهم لا يريدون لأحد أن يحكمهم. السلطة تستحق – من حيث كونها سلطة – أن تُحارب. سمها سلطة مبارك والبيزنس، أو سلطة الجيش والسلاح، أو سلطة اللتحتين والهوية. ما يعينني من المجتمع هو أن أغني وأشرب الحشيش، ولا تخبرني أن الحشيش مُدان في أغلب دول العالم. أغلب دول العالم لا تلزمهني. أنا لا أعبد أغلب دول العالم.

لم يأتوا للحرية لأنهم قرأوا كثيراً. لا يحتاج المرء للقرأة كثيراً كي يؤمن بالحرية. ويؤمنون بأن الحرية لا تُنال إلا بالعنف. وكل الرعب الذي كان يشعره الثوريون في التسعينيات من الإسلام السياسي تبدل عندهم عنفاً. لماذا أخاف من ضرب شيخ بلحية طلالا أنه نصاب؟

هذه هي مفاجأتنا لكم: قد لا تحبوننا، وقد لا نغير المعادلة، ولكننا موجودون. ولا نطلب اعترافكم بنا.



بين ولاية كيبك وباقي ولايات البلاد. فنكندا، كونها بلدا مستقبلا للمهاجرين، اخترعت نظرية «الاستيعاب العرقلاني» الهادفة إلى دمج المهاجرين الوافدين في بلدهم الجديد. ويهدف هذا الهجوم إلى السماح للأقليات الدينية بممارسة تقاليدها بالتناغم مع المجتمع المضيف.

على سبيل المثال، يمكن لمسلم أن يطلب من رب عمله السماح له بالذهاب لتأدية صلاة الجمعة. على أن يعوِّض وقت الصلاة بالعمل في نهاية اليوم. ويمكن لرب العمل أن يوافق على هذا الطلب في حال كان ذلك لا يؤثّر سلبا على حسن سير العمل. لا تحكم هذه العلاقة بقانون ولا بقاعدة، بل باتفاق بسيط بين الطرفين. ويمكن العثور على أمثلة مماثلة عدّة.

إلا أنّ نظرية «الاستيعاب العرقلاني» لطلالها أثارَت غضب المجتمع الكيبكي الذي يرى أنّ التمدد الثقافي الكندي تمّ فرضه بهدف إغراق ثقافته التكنولوجية في بحر من الثقافات الأخرى.

تشثيت لانتباه

تحمل قصة هذا الشاب من ديانة السيخ، أكثر فأكثر ملامح هادفة إلى تشثيت الانتباه. فالتركيز الإعلامي على مثل هذه المسألة ذات الأهمية الثانوية، يساهم في حرف الأنظار عن التحديات الحقيقية. فبينما كان السجال متمحورا حول العمامة التي يرتديها اللاعب الشاب، كان العديد من الموظفين ورجال الأعمال والمنتخبين يدلون يوميا بإفاداتهم أمام لجنة تحقيق حول وجود فساد في العديد من الصفقات في كيبك منذ سنوات، خصوصا في مونتريال.

هي صفقات فاسدة تُحصى بالعشرات، وقد كُفّت سكان الولاية ملايين الدولارات.

مروان أندلسي

صحافي جزائري مقيم في كندا

عشرات الشبان والشابات أطلقوا حملة «لؤن فلسطين» بالغرافيتي على جدران الضفة الغربية المحتلة، في مسعى منهم «لتحذير الاحتلال وجدار الفصل العنصري وتجميل فلسطين وأثارها وقرائها»، بحسب القيمين على الحملة التي انطلقت في حزيران/يونيو الماضي من مدينة نابلس، وباتت ناشطة حالياً في مختلف مدن وبلدات وقرى الضفة.

الإعدامات في العراق: أموات على سكة الصمت

سيف الإرهاب وخنجر المخبر السري

كان العراق قبل أن تغزوه قوات الاحتلال الأميركي عام 2003، يفتقد بشكل أساسي أبسط تطبيقات قوانين حقوق الإنسان. نظام صدام حسين استمر، منذ بدء حكمه وحتى الإطاحة به، يفتك بمعارضة أو يكبل من يخالفه الرأي. وكانت عمليات الإعدام تجري بالجملة، فقد أحرست منظمة العفو الدولية أكثر من 800 حالة إعدام بين أعوام 1980 و1983، ومن دون رادع ولا أي خوف من المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان الدولية. انطلق العراق على ذاته قرابة الـ12 عاماً الأخيرة التي سبقت الإطاحة بالنظام. لم يعرف أحد ما كان يحصل في الداخل. واستطاع صدام أن يرشي أو يخدع المنظمات التي كانت تأتي للبلد، بغية تقديم صورة جيدة عن العراق، ونجح في هذا الأمر إلى حد كبير. بعد غزو العراق مباشرة، ألغت سلطات الاحتلال الأميركي عقوبة الإعدام أسوة بالدول المتطورة والتي تحترم حقوق الإنسان. ظل هذا القانون سارياً حتى أواسط العام 2004، لكن في 8 آب/أغسطس من العام نفسه، أعادت الحكومة العراقية الموقته تحت سلطة الاحتلال، تطبيق عقوبة الإعدام. كانت ذريعة إعادة العمل بتطبيق عقوبة الإعدام جاهزة: «محاكمة الذين أقاموا القابيل الجماعية»، في إشارة إلى نظام صدام حسين وأوصائه. وطوال الأعوام العشرة الماضية ظلت الحكومات المتعاقبة تنفذ الإعدام بشكل متزايد عاماً بعد عام، ضاربة عرض الحائط بكل التحذيرات الدولية التي صُنفت العراق على أنه من أشد الدول التي تطبق هذه العقوبة في الشرق الأوسط... حتى وصلت الإعدامات إلى ذروتها خلال السنة الجارية، ففي العام الذي أعيدت فيه عقوبة الإعدام إلى العمل، لم يسجل العراق أي حالة إعدام، لكن عام 2005 سجل ثلاث حالات، أما العام 2006 فسُجِّلَ 65 حالة إعدام بحسب منظمة العفو الدولي، الأمر الذي دفعها إلى إيداع خشيته من تخامي نفوذ قوانين الإعدام. و2006 هو العام الذي شهد أكثر الوفيات عنفاً، حيث انتشرت الميليشيات في الشوارع لتبدأ بأشيع حملات القتل على الهوية، إضافة إلى القتل العشوائي، وإلقاء الضحايا على الأرصعة من دون ملاحق، سقط على الأوصال بواسطة المتقرب الكهربيائي. وفيها سُجِّلَ تنظيم القاعدة «انتصارات» ومكاسب على الأرض مقابل تراجع نفوذ القوات الأميركية والجيش العراقي. الخشية التي أبدتها منظمة العفو الدولية حينما كانت في محلها، إذ انسحبت المعركة الطائفية من الشوارع لتدخل إلى مؤسسات الدولة، كانت الوزارات الشيعية لا يستطيع دخولها السنة والعكس صحيح أيضاً. واتهم بيان جبر صولاج، وزير الداخلية آنذاك، بقيامه بعمليات إعدام بأشيع الطرق تجاه السنة المعتقلين، حيث جرى الإعدام بالمشابك الكهربائية إياه في أقبية وزارة الداخلية.

لكن عقوبة الإعدام التي تقلصت دولياً بحيث لم تعد تطبق إلا في حوالي 69 دولة، كانت تسبقها حالة نزع الاعترافات بالقوة في العراق، بحسب منظمتي هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، وقد سجلت المنظمات حالات عدة على ذلك. والأغرب أن هؤلاء المنتزعة منهم الاعترافات سرعان ما يتراجعون عنها أمام المحاكم، إلا أن هذه الأخيرة لا تدير اهتماماً لذلك، على الرغم من قانونيته بحكم انتزاع الاعترافات قسرياً، الأمر الذي أدى إلى الحكم على الكثير منهم بالمؤبد أو الإعدام.

وتجري أغلب الاعتقالات في العراق تحت المادة 4 (إرهاب) من القانون رقم 13 لسنة 2005. ويعد هذا القانون من أكثر القوانين العراقية إشكالية وعرضة للانتقاد من قبل المشرعين المحليين والمنظمات الدولية، ولاسيما لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي المنتخبة عن القرار 1373 الصادر عام 2001، التي أرسلت إلى العراق وعلى مدى السنوات من 2006 ولغاية 2011، تقارير تطالبه فيها بمراجعة قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2005، وإنشاء آلية لمكافحة الإرهاب بصورة جديدة في القانون المحلي، بإعادة النظر في القانون لتخليصه من الضبابية، واقتراح أحكام مضبوطة وتعريفات دقيقة للأفعال الإرهابية كي لا تنزلق مستقبلاً إلى محاكمات سياسية. وبحسب تقييم أولي لهذا القانون، فهناك أحكام فضفاضة لا سيما في المادة الرابعة فتتيح تأويلات واسعة، ومن شأنها أن تهدد الحريات العامة حيث أنه وقعت صياغته بطريقة تسمح بمحاكمة كل شخص يخالف النظام. إلا أن الحكومة العراقية لم تباد اهتماماً حقيقياً بالانتقادات الموجهة للقانون، ولا لتقارير المنظمة الدولية الموجهة إليها تباعاً وعلى مدى سبع سنوات. وتعرف المادة 4 «إرهاب» المجرمين على أنهم «كل من ارتكب أيًا من الأعمال الإرهابية»، أو «الحرص والمخطط والممول وكل من مكن الإرهابيين من القيام بالجرائم»، وتتيح المادة فرض عقوبة الإعدام على كل شخص تتم إدانته عملاً بها. وترتبط المادة 4 إرهاب بقانون مكافحة المخبرين بشكل أو بآخر، إذ غالباً ما تتم الاعتقالات، خاصة في المناطق المتوترة، بناء على تقارير المخبر السري. وكشف عدد من المحامين، منهم محامي الرئيس الخلع صدام حسين، بديع عارف عن قيام المخبرين السريين بالإخبار عن أشخاص لا تربطهم بالعملات الإرهابية أي صلة. وفي بلد تغيب فيه الجهود الاستخبارية بشكل كبير، لا بد للمخبر السري من أن يملأ الفراغ في المنظومة الأمنية العسنة. وينص قانون مكافحة المخبرين (المخبر السري) رقم 33 لعام 2008 بأن «يكون التحقيق في الجرائم المشمولة بأحكام هذا القانون سرياً، وتلتزم الجهة التي تتولى التحقيق بكنمان اسم المخبر».

طوابير في طريق الموت

في العام 2012، أعدم العراق شنقاً 129 سجيناً. أما هذا العام، فقد أعلن وزير العدل عن انتظار مرسوم جمهوري لإعدام 150 شخصاً، فضلاً عن انتظار 1400 محكوم للموت حتى يجيء دورهم. وتتراكم أرقام المدومين هؤلاء على جداول المنظمات الدولية، فيما تشته مفضولة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عمليات الإعدام الجماعية في العراق بدمية الحيوانات في السلاح. وقد أبدى سفراء الاتحاد الأوروبي في بغداد في بيان لهم، فزعهم من «استمرار الحكومة العراقية بتنفيذ عمليات الإعدام».

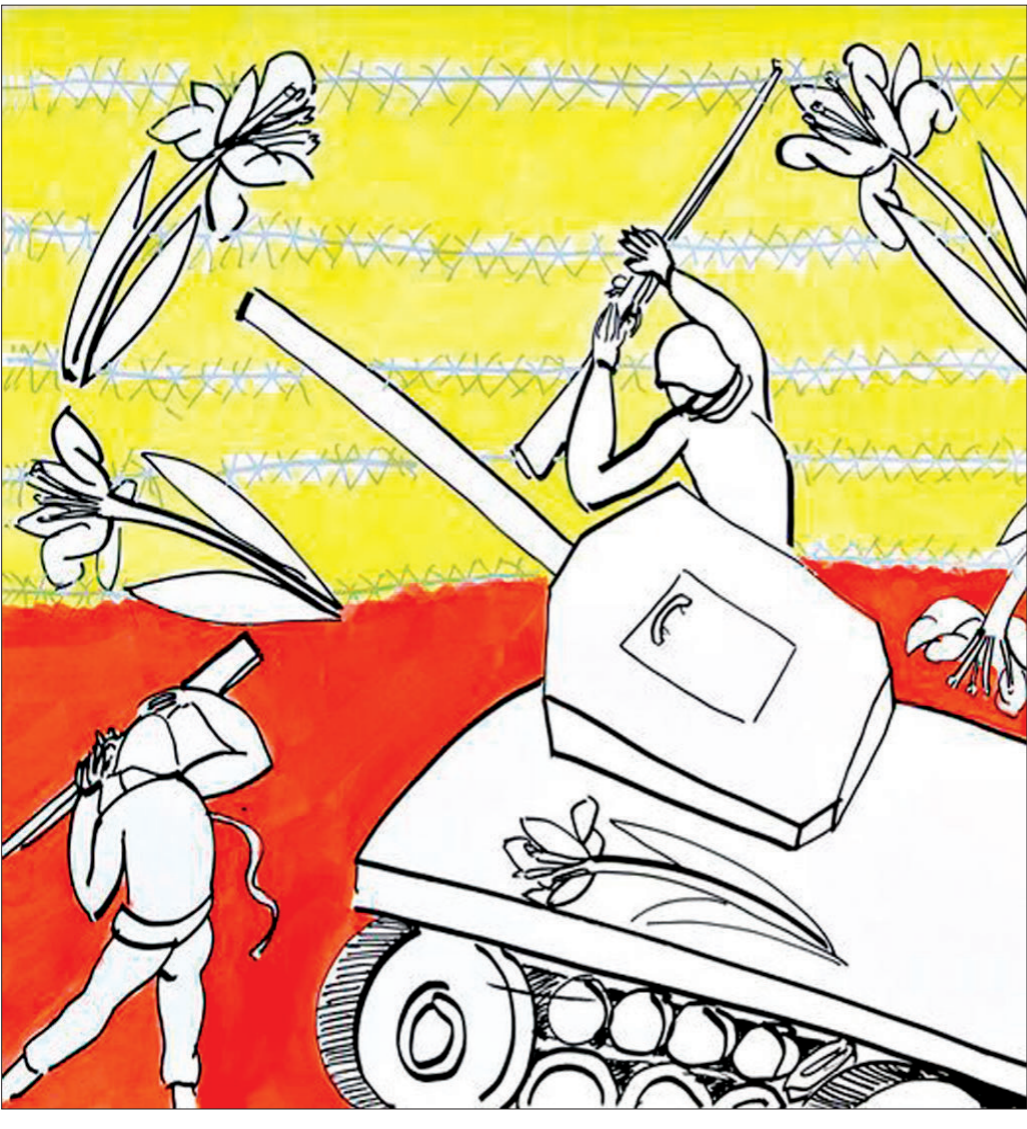
وفي الوقت الذي يستمر فيه الفرع الدولي، والاعتراضات التي تثيرها منظمات حقوق الإنسان على تفاقم حالات الإعدام، تستمر الميليشيات المسلحة، بشراسة أكبر، بالفتك كل يوم بسكان العراق.. فهل الإعدام دواء الإرهاب؟

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

غرافيتي في تونس

حلم ..



arabi.assafir.com

– التعريب يثير جدلاً في موريتانيا - المختار ولد محمد
– اللاجئين السوريون في مصر.. كوابيس الحرب والاحلام الضائعة - سلمى الورداني
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
– تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
– تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

... يا بهيّة



(من صفحة graffiti in egypt على «فايسبوك»)



(رويتز - صهيب سالم)

400%، أو إحدى بالوعات المليارات!!

رسالة إلى حمزة كاشغري

«صديقي حمزة، لقد مرّ عام على نشر رسالتي الأولى إليك. لم أتصور أن تخيوك كل التفاصيل وتستمر الحياة. في الحقيقة، كنت أتصور هذا الكتي أقصد أنني مذنّب بطريقة ما... أتساءل دوماً في سجنك الطويل هذا ماذا تفعل؟ هل يا ترى تحصي النمل التي تغزو وتروح؟ أم تكتب على الجدار ما لا تحب أن تنساه حينما تخرج؟ وكم سنظل في هذه الحال حتى تمل؟ هل يا ترى تعرف اللل كما تعرفه نحن؟ في الحقيقة هذه تعتبر أسئلة تافهة أشغل بها نفسي عن السؤال الذي أخاف أن أواجهه: هل نحن مذنّبون حين ننسك؟ أقول نحن لأعمر نفسي وبسط الجماعة فيكون نصيبني من الذنب أقل، لا أريد أن أنصب نفسي ضد نفسي. تتشاكل عن المواجهة بالدخول في تفاصيل الحياة. ويطرح الأسئلة التي لا تكشف لنا بغثة حجم الدمار الذي نعيش فيه. الدمار الذي يتمثل في أن نكتب فيه عنك بضعة أحرف ثم ننسى. نكتب بضعة أحرف في الحقيقة لكي ننسى وننغمس مرة أخرى. نريد أن نقل هذا الضمير الذي لا يريد أن ينام.»

● حمزة كاشغري شاعر وكاتب سعودي سبق أن كتب في جريدة البلاد، أثار ضجة بعد اتهامه بالإساءة للرسول محمد بثلاث رسائل قصيرة على موقع تويتر

متدونة «سمّ ون» المدونة (28 حزيران / يونيو 2013)

http://www.som1.net/

متدونة «ربيع ليبيا» (28 حزيران / يونيو 2013)

http://libyanspring.blogspot.com/

مدونات

تنكيل بالتعليم في الجزائر

«ما حدث في بكالوريا هذه السنة نستطيع أن نطلق عليه أشيع الصفقات... هو تنكيل مستمر بالتعليم في الجزائر. ذلك الجسد الذي أنتخته جروح وزير التربية أبو بكر بن بوزيد بعد أن سحب هيبة الأستاذ، وحصره في نطاق مرتبه الذي يساوي مرتب سائق حافلة. وعلى الرغم من ذلك يشهر به في الجرائد... جسيم التعليم في الجزائر عنوانه: تعليم شفوي في الابتدائي للغات الحية أدى إلى ضعف فاضح حتى في تعلم اللغة العربية، جسيم عنوانه مواد لتلاميذ لا يقرؤون بين الألف والباء وترامهم في السنة الأولى يدرسون التكنولوجيا والمدنية... جسيم التعليم في الجزائر أصبح عنوانه تبرير كل ما يحدث. وزارة تحمل أكثر من 700 ورقة بكالوريا ثبت الغش فيها، وتدون بين المراكز باحثة عن صحیح ويعطى علامات لمن مارسوا الغش... نعم فجميع التعليم في الجزائر عنوانه أساتذة لم تعد ضمائرهم تتحرك ولا يهتمون بشيء، لا يفكرون إلا متى يخرجون من المؤسسات أو متى يقضون مرتباتهم. لا يهمهم تنمية معلوماتهم ولا تحسين مستواهم وبعضهم لا يعرف حتى كيفية صياغة جملة فصيحة داخل قسمه... أي تعليم هذا؟ وعن أي جزائر نتحدث؟ أي فضاء هذه؟ ثم تراهم يتنقلون على شاشات التلفزيون يعدون النسب ويتفاخرون بمنظومة من ورق، منظومة هي فضيحة بكل معنى الكلمة...»

متدونة «رأي» الجزائرية (28 حزيران / يونيو 2013)

http://goo.gl/crtUR